



الجمعية البحرينية للشفافية

Bahrain Transparency Society

كلمة الجمعية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2024.

أيها الأخوة الأخوات، نشكر لكم حضوركم احفال الجمعية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، والذي تمر علينا اليوم الذكرى الحادية والعشرين له، هذا اليوم الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، حيث تحتفل أغلب دول العالم بهذه المناسبة تأكيداً على أهمية مكافحة الفساد ونشر مبادئ وثقافة النزاهة والشفافية والمسائلة. إن الاحتفال بهذا اليوم هو تأكيد على أن مكافحة الفساد يتطلب عملاً جماعياً من الجميع، ولا يقتصر على الحكومات لوحدها.

يعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر على أغلب الدول بما فيها تلك التي لديها أنظمة متقدمة لمكافحة وتنبؤاً مراكز متقدمة على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. إن الفساد يعتبر سبباً أساسياً لتدمير اقتصاديات الدول ويساهم بشكل مباشر في تأخر تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضياع فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى الأخص في المجالين الصحي والتعليمي. وللفساد دور فاعل في عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لغياب المنظومة القانونية المشجعة وضعف الاستقرار السياسي، وبذلك ضياع فرص التنمية على تلك الدول، كما يساهم في هدم مبادئ الديمقراطية ونشر عدم الاستقرار، ولنا فيما حدث في بعض الدول العربية في العام 2011 حيث أعتبر الفساد أحد محركات الاحتجاجات الشعبية في تلك الدول ورفعت شعارات مكافحة الفساد جنباً إلى جنب بالمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية.

تركز الأمم المتحدة هذا العام على دور الشباب وأشراكهم في جهود مكافحة الفساد تحت عنوان، "الاتحاد مع الشباب ضد الفساد: تشكيل نزاهة الغد".

تتخذ العديد من الدول منهاج مستمر في مكافحة الفساد، حيث تضع برامج نشر ثقافة النزاهة والشفافية والمسائلة ضمن برامجها التعليمية للمدارس والجامعات، فيما لا تهتم دولاً أخرى بمثل هذه الجوانب، وتعتبر الدول الأسكندنافية متقدمة على دول العالم في تعميق مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد لذلك دائماً ما تتبوأ هذه الدول المراكز المتقدمة في مكافحة الفساد على المؤشر الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، وما يعتمده البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الفساد والنزاهة، كما وتعتبر مبادئ الحوكمة الرشيدة سواء في الشركات العامة أو الخاصة أو في مجال عمل الحكومات احد أهم المعايير المهنية المهمة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة.



الجمعية البحرينية للشفافية Bahrain Transparency Society

وفي البحرين، تتطلب هذه المناسبة منا جميعاً السلطة التشريعية بغرفتيها، والحكومة ومؤسسة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني تضافر الجهود للعمل من أجل المضي قدماً لمكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والحوكمة في جميع المجالات. إن استكمال المنظومة التشريعية في البحرين والالتزام بالاتفاقية الأممية تعتبر الحد الأدنى لمتطلبات مكافحة الفساد، ويأتي في مقدمة هذه المتطلبات أربعة محاور رئيسية وهي:

1. إنشاء هيئة مستقلة للنزاهة.

2. إصدار قانون حق الوصول الى المعلومات.

3. إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين.

4. وأخيراً أهمية وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

ولا يغيب عن بالنا ونحن نتحدث عن أهمية مشاركة الشباب في الجهود الدولية والوطنية، فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بالمهام المنوطة بها وتوسيع دائرة مشاركتها في نشر ثقافة النزاهة والشفافية وحقوق الإنسان والمساوات والمساهمة في تنفيذ برامج أهداف التنمية المستدامة، إن التوقف تماما عن المضايقات التي تتعرض لها هذه مؤسسات المجتمع المدني، سواء المتعلقة بالشكوك أو التحقيقات التي توسعت في السنتين الماضيتين أو الإحالات الى النيابة العامة والقضاء لأسباب تشغيلية بسيطة لا تستدعي هذا الأمر، والتي انعكست سلباً على أداء هذه المؤسسات وتراجعها عن خدمة المجتمع في مجال التنمية المجتمعية، لهو أمر في غاية الأهمية للمشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد. ويأتي مراجعة بنود المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989 خطوة مهمة لمواكبة تطور عمل المجتمع المدني وتنفيذاً لتوصيات الحوار الوطني في العام 2011 والذي اعتمد توصياته جلالة الملك المعظم، ومن ضمن هذه التوصيات إصدار قانون عصري يواكب تطور المجتمع المدني في البحرين وأهمية مشاركة الجمعيات في مناقشات عملية مع الجهات الرسمية المعنية في أية تعديلات على القانون، يعتبر هذا الأهتمام من أهم الخطوات التي نرى أن تحضى باهتمام حكومي.

أكرر شكري لكم مرة أخرى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،